

## الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر

د. بن عزوز محمد\*

### الملخص:

أثار موضوع الفساد المالي والإداري اهتمام العديد من الخبراء في العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، باعتباره ظاهرة معقدة تنخر مقدرات البلاد وتعطل آليات مكافحته، إذ لا يوجد على وجه البسيطة مجتمع فاضل يخلو تماما من الفساد، ولكن القضية التي تشغل بال المجتمعات في الظرف الحالي ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد في معاملاتنا اليومية، وإنما حجمه واتساع دائرته وتشابك حلقاته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، يهدد مسيرة التنمية ومستقبل المجتمعات، ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري وآثارها على الأداء الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة في العديد من البلدان (ومنها الجزائر)، يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارسته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والسياسية، وانعكاسها على الجوانب الاجتماعية. ضمن هذا المسعى، تحاول ورقة بحثنا تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي أصبحت تنخر مقدرات البلد وتقف حجرة عثر أمام تقدم أي فعل تنموي، من خلال كشف فعالية آليات مكافحة الفساد ورصد نتائجها في الجزائر.

**الكلمات الدالة:** الفساد، الشفافية، الإجراءات الإدارية والمالية، الإصلاحات الاقتصادية، مكافحة الفساد.

### Résumé:

The subject of financial and administrative corruption aroused the interest of many experts in the economic, administrative and law sciences, as a complex phenomenon affect the capabilities of the country and disrupt combat mechanisms, as there is no in any society a real absence of corruption, but the issue that concern the society, actually, is not exactly the existence of a certain amount of corruption in our transactions daily, but its size and breadth of his phenomena and its spread, which threatens the process of development and the future of societies, and perhaps as revealed the facts of financial and administrative corruption issues and their impact on economic performance in recent years in many countries (including Algeria), this shows how corruption has penetrated the values and practice in all aspects of economic and political life, and effect on social aspects. In this endeavour, this paper trying to highlight this phenomenon, which affect the capabilities of the country and stand in front of of any development at, through the effective detection of anti-corruption mechanisms and monitoring results in Algeria.

**Key words:** Corruption, Transparency, Performance Indicators, Corruption Control Mechanisms.

\* أستاذ محاضر قسم أم، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر.

## المقدمة:

يعتبر موضوع مكافحة الفساد من القضايا الأساسية المطروحة على أجندة العديد من الحكومات ومختلف المنظمات المهتمة بمكافحة الظاهرة، إذ لا يمكن رصد معالم التنمية في أية دولة في ظل تنامي هذه الظاهرة، كما يفترض أن مكافحة هذه الظاهرة لا يقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى جهات غير رسمية، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، إذ تشير نتائج العديد من البحوث والدراسات في هذا المجال أن مكافحة الظاهرة لا يتوقف على حزمة من القوانين والتشريعات فحسب، وإنما تفعيل آليات الرقابة بكل أشكالها، السياسية والمدنية والمحاسبية (التدقيق) والإقتصادية، واحترام الحريات المدنية المخولة دستوريا، واستقلال العدالة والديموقراطية والشفافية، هي العناصر المستهدفة للحد من الظاهرة.

## أولا : الجانب المنهجي :

## 1- الإشكالية:

الآليات القانونية والإجرائية التي تعمل على تقليص ظاهرة الفساد والمطبقة في العديد من البلدان، موحدة المضامين من حيث المبدأ رغم وجود اختلافات في الجوانب الشكلية على المستوى التطبيقي، حيث تحاول العديد من الحكومات (ومن بينها الجزائر) تضيق مجالات توسع الظاهرة، عبر حزمة من القوانين الردعية من جهة، والمؤسسية من جهة أخرى، من منطلق ان تحقيق التنمية المستدامة مرهون بتقليص الظاهرة الى أدنى مستوى لها، بسبب ما تحمله هذه الأخيرة من مظاهر الانحراف في المعايير الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن القضية التي أصبحت تشغل بال الكثير من المجتمعات اليوم ليست مظاهر الفساد فحسب، وإنما الحجم غير المسبوق الذي يميز الظاهرة، وعليه جاءت ورقة بحثنا في محاولة منها لكشف أسباب الفساد وجذوره والمضامين التي يتغذى منها، وآثاره على التنمية الاقتصادية، من خلال البحث في فعالية آليات المكافحة من جهة، ومستوى الأداء الحكومي والمجتمعي القادران على كسب رهانات التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك من خلال بعض التجارب الناجحة في العالم.

ضمن هذا التصور يمكننا صياغة السؤال الجوهرى التالي: هل مكنت أدوات وآليات مكافحة

الفساد الاقتصادي رصد معالمه والحد من حجمها ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي تم حصرها على النحو التالي :

- أ- هل كانت حزمة القوانين المشروعة في مجال مكافحة الفساد كافية للحد من الظاهر؟
- ب- هل هناك سياسات مثلى متفق عليها للحد من حجم الظاهرة؟
- ت- ما مدى دقة المعايير التي استندت إليها المنظمات الدولية المهتمة بتقييم الفساد؟
- ث- هل سياسة مكافحة الفساد الممارسة من قبل الحكومة الجزائرية ساهمت في توضيح الظاهرة؟

## 2- فرضيات الدراسة :

لقد اعتمدنا مجموعة من الفرضيات من أجل تحليل الظاهرة، معتمدين على نتائج تقارير الهيئات والمنظمات الدولية، وكذا استطلاعات رأي جمهور، وهيئات المجتمع المدني.

- أ- الفساد يعيق التنمية ويحطم الأسس المؤسساتية للدولة،
- ب- إرتباط الفساد بالمسؤولية الإدارية والمالية يساهم في القضاء على سلوك المورد البشري،
- ت- آليات مكافحة الفساد تساهم في التضييق والحد من الظاهرة،
- ث- غياب الحكامة وترشيده الإنفاق العام يؤديان إلى اتساع حجم الفساد.

## 3- أهداف البحث :

- تهدف الدراسة إلى تعرية مكامن الفساد والآثار السلبية المدمرة للإقتصاد الوطني،
- محاولة تقديم عينات للفساد الاقتصادي في الجزائر وتحليل وتشخيص أسبابها وطرق الحد منها،
- إبراز قواعد مكافحة الفساد المطبقة في العالم والآليات الإجرائية

## 4- منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات المشكلة لموضوع الدراسة، وتحليلها وفرز مكوناتها ثم تفسير نتائجها ، حيث حاولنا الإستعانة ببعض المقارنات من خلال تجارب الدول الرائدة في مكافحة الفساد والنتائج التي وصلت إليها، وكذلك البحوث العلمية المحكمة والدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع، مع إضفاء طابع التحليل النقدي لبعض الأداءات والإجراءات المطبقة في مجال مكافحة الفساد كيف ما كان مصدرها.

## 5- الدراسات السابقة :

- أ- د/ خليل عبد القادر، جامعة المدية، تناول موضوع الفساد تحت عنوان " دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر"، دراسة بحثية خلصت إلى تقديم ظاهرة الفساد، مستندة على بعض المؤشرات

العالمية، وتقارير دولية ومحلية التي تخص الظاهرة، مقدما دراسة تقييمية للواقع الجزائري، من خلال تقديم بعض آليات محاربة الفساد، معتمدا التدرج في معالجة الظاهرة.

ب- د/ فراس مسلم أبوقاود، الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، سنة 2013، حيث تناولت الورقة البحثية موقف الشريعة الإسلامية من الفساد والمفسدين مستندة بذلك على الأحكام الشرعية، وما جاء في القرآن والسنة، من خلال الأحكام المترتبة عن الإفساد، وكذا موقف الشريعة من الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد (ديوان الحسبة، وديوان المظالم)، وقد أعمدت المعالجة على الوازع الديني، ودور الأسرة، ومؤسسات المجتمع المدني من أجل الحد من الظاهرة.

ثانيا : الإطار المفاهيمي :

### 1- المفهوم الإداري والاقتصادي للفساد:

يعد مصطلح الفساد من بين المصطلحات التي تناولتها العديد من الأبحاث على قدر أهميتها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الإجتماعية ، ولكونها مرتبطة بجوانب متعددة ( إدارية، إقتصادية، سياسية )، اختلفت بشأنها العديد من الدراسات والأبحاث، ذلك كون الفساد يغذي نفسه بنفسه ويخلق مناخا واسعا من الأعمال غير المشروعة التي تقوض عمليات التنمية، وتقضي على مكونات الدولة، ورغم اتفاق الباحثين على أن الفساد ظاهرة واسعة الإنتشار، لا تقتصر على مجتمع دون غيره، إلا أن اتفاق بشأن مفهوم موحد للفساد يبقى محل الدراسة، ويمكن رد إشكالية عدم التوافق إلى مجموعة من العوامل، نذكر منها<sup>1</sup>:

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص والهيئات التي قامت بدراستها وتعدد حقولهم المختلفة سياسيا واقتصاديا واداريا،
- تباين المعايير المجتمعية والحضرية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات، وما هو مبرر وما هو مقبول،
- اختلاف المجتمع حول مضمون الظاهرة، بين ما يراه المختصون وما يراه عامة الناس،
- الفساد يتجدد باستمرار، لأن الظاهرة صفة ملازمة للتحويلات التي تعيشها المجتمعات،
- ارتباط الفساد بالعنصر البشري يجعله يستشري مهما كانت القيود.

أ- معنى الفساد لغة وفقها: الفساد في اللغة هو فسد ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واطمحل<sup>2</sup>، وفي الفقه الإسلامي ميز الدين الحنيف بين المصلح والمفسد، حيث ورد في سورة البقرة (الآية 220) قوله تعالى " ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم" .

وإذا كانت عبارة الفساد تعني الشكل الظاهر والعام منها، فإن عبارة " الإفساد" تعني المضمون والفعل والسلوك المنهج للقيام بأعمال غير مشروعة، والمقصود هنا، الأشخاص الذين يسعون للقيام بالفساد، حيث ورد في سورة المائدة، (الآية 33)، قوله تعالى " إنما جزاؤا الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم".

#### ب- معنى الفساد الإداري والاقتصادي :

لقد ارتبط مفهوم الفساد الاقتصادي بتأثيره على أداء الفاعلين في تسيير شؤون الدولة، من خلال صياغة السياسات الاقتصادية والأثر الذي يحدثه السلوك الفردي فيها، والذي يسعى إلى تعظيم عائده ( الربح) عبر مسلك إحتكار إصدار التراخيص، التي تتميز بالندرة للإستفادة من أنشطة إقتصادية، والتي تنطوي عليها مجموعة الإجراءات والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي.

في هذا السياق، انصبت جل التعاريف وإن تباينت حول ربط مفهوم الفساد باستخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة، حيث أعتبر (د/علي عبد القادر علي) أن " الفساد هو استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، مثل عقود التوريد الحكومية، والمشتريات، وبيع المنشآت المملوكة، وكذا الدفع للحصول على مناصب رسمية<sup>3</sup> "، أما المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فتضع الفساد في خانة الإبتزاز والرشوة والإحتيال واستغلال النفوذ، و قد يشمل طرف أو أكثر من طرف<sup>4</sup>، بينما ترى منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة للمحسوبية<sup>5</sup>، بينما يختصره صندوق النقد الدولي في " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة والمستفيدة لشخص واحد أو مجموعة أشخاص، وهو بهذا الشكل يميز بين حالتين من الفساد، الأولى مرتبطة برشوة عند تقديم خدمة إعتيادية ومشروعة ومقررة، أما الثانية فتتمثل في تأمين خدمة غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي رشوة، كإفشاء معلومة سرية، أو إعطاء تراخيص غير مبررة، أو تقديم تسهيلات ضريبية واتمام صفقات غير شرعية<sup>6</sup>،

ولكن في جانب من رأي مخالف، هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيرا موجبا (في تحقيق النمو الاقتصادي)، و يدعمون وجهة نظرهم هذه بأن الرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات كونها كذلك (إجابية)، حيث يرون أن الرشوة تمثل الزيت الذي يسهل عمل المحرك، ذلك أن الرشوة التي تدفع للموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لأنها تفضي إلى تقليل تكاليف الانتظار التي يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات، وبالنتيجة فإنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادي<sup>7</sup>.

الملاحظ أن هذا التعريف حججه ضعيفة ومنافية للأعراف والقوانين التي تشكل أسس الدولة، حيث لا يوجد ولا نظرية في العلوم القانونية، أو في علم الاجتماع، أو في علم الاقتصاد أو دراسة إستشرافية، وصلت إلى نتيجة كون الرشوة تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو، وعليه أنه من خلال التعاريف السابقة، يوجد إتفاق مضمونه، أن الفساد إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية لطرف أو مجموعة من الأطراف، وأن مجهودات التنمية المتصلة بتطور الدولة، لن تتحقق في ظل التوسع المستمر للفساد، كما أن الفساد لا يوجد في القطاع العام فحسب، وإنما يوجد أيضا في القطاع الخاص، وبالأخص في المشاريع الكبيرة، إذ يوجد بشكل واضح في مجال الإقتناء، وكذلك الإستثمار، كما يوجد في الأنشطة الخاصة المنظمة بواسطة الحكومة، وخصوصا الجانب المتعلق بالصفقات العامة التي جعلت العديد من الموظفين أثريا في وقت قياسي، كما أن إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص ليس بالضرورة أن تكون لمنفعة الموظف الخاصة، بل تكون لمنفعة حزبه أو قريبه أو عشيرته أو عائلته، أو حاشيته... إلخ<sup>8</sup>.

واستنادا للتعاريف السابقة يمكن تعريف الفساد الاقتصادي بأنه "ذلك السلوك الممنهج الذي يعمل على إستغلال الوظيفة العامة وما يتصل بها من نفوذ لتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية) بشكل يتعارض مع القوانين، بحيث ينتج عنه تشويها للتنمية وكبح مقدرات الأمة وإهدارا للموارد الاقتصادية".

## 2- السمات المميزة للفساد الإداري والاقتصادي<sup>9</sup>:

هناك عدة سمات تميز الفساد بشكل عام، يمكن حصرها فيما يلي:

- إشتراك أكثر من طرف في ممارسة الفساد الاقتصادي،
- السرية التامة في ممارسة الفساد الاقتصادي،
- يجسد الفساد الاقتصادي المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه،

- يعبر الفساد الاقتصادي عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد باستخدام وسائل الضغط المتعددة.

### 3- الأشكال والمظاهر:

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تدمير الاقتصادي، وتخريبه، علما أن ردم الفجوة التي يتركها هذا التدمير تتطلب التضحية بجيل كامل، ويمكن حصر أهم المظاهر والأشكال في القضايا التالية<sup>10</sup>:

**1- الرشوة (bribery):** وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية<sup>11</sup>، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الإمتناع عن تنفيذ عمل بهدف الحاق ضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة.

**2- المحسوبية:** وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية وإجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

**3- النصب والإحتيال:** هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الإحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفي حكومة، او سياسيين نافذين.

**4- التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري:** منتشر بشكل واسع، حيث يستعمل فيه تقليد التوقيعات، والأختام الرسمية أو حكومية عن طريق الطباعة للشهادات، وذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية والتسيب، وإهمال تام للعمل وعرقلة<sup>12</sup>،... الخ .

**5- غسيل الأموال : Money Launderng،** تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهريب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علما أنه يوجد عدد كبير من الإتفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة

والفساد، نذكر منها، إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع المعروفة بإتفاقية فيينا 1988، وتوصيات بازل 1998، ومبادئ Wolfsberg بسويسرا المعلنة سنة 2000، والتي وقّع عليها 11 بنك من كبريات البنوك العالمية من إرساء إرشادات، بعد حصولها على عدد من الفضاء المالية في بعض البنوك الكبرى<sup>13</sup>.

### ثالثا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد الإداري والإقتصادي:

لقد أضحى الفساد في كثير من مواقع النشاط الاقتصادي وفي العديد من الدول إلى تشويه التنمية الاقتصادية، عبر التخصيص غير الأمثل للموارد وكذا الإنفاق العام، حيث أصبح يمثل المعوق الرئيسي لأي محاولة تدفع باتجاه إرساء أسس الدولة، فهو بهذا الفعل التخريبي العام يجعل الدولة مقيدة بالشكل الذي يمكن أصحابه النفوذ الوصول إلى جميع أجهزة الدولة باستعمال كافة الطرق، فهو بهذا الفعل أيضا يؤسس جمهوريته النافذة إلى مختلف مؤسسات الدولة، بدءا من الحكومة إلى المؤسسة التشريعية والعدالة، عن طريق إرساء أسس العمل الموازي للأنشطة الاقتصادية، والعمل غير الشرعي في كافة النواحي من أجل تقويض المستهدفات الأساسية للدولة، وهو ما يجري اليوم في العديد من البلدان ( ومنها الجزائر )، إذ تشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي في سنة 2000 إلى أن الحصّة التي تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة يتجاوز ما تنفقه الأسر الغنية، وأن الشركات الصغيرة تدفع رشواي تتجاوز ضعف ما تدفعه الشركات الكبيرة إذا ما قورنت بنسبة إيراداتها السنوية، إذ تشير تقديرات البنك الدولي أن أكثر من 1000 مليار دولار أمريكي تدفع كرشى كل سنة، أي ما يزيد عن 3 % من دخل العالم في سنة 2003، وبحسب تقديرات الإتحاد الأفريقي فإن حوالي 148 مليار دولار أمريكي تخرج سنويا من القارة الأفريقية بسبب الفساد، علما أن هذه الموارد يمكن أن تحدث فارقا كبيرا إذا ما تم إعادة توظيفها في هذه الإقتصادات، ويرى أكثر من 70 % من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات الإنتقالية أن الفساد يمثل عائقا أمامها<sup>14</sup>، ذلك أن مخاطر الفساد أشد فتكا وتأثيرا ليس على جانب دون الآخر، وإنما يمتد إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>15</sup>.

### الفساد على الصعيد الاقتصادي

يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى:

- إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة او قصيرة الأجل،

- اهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الإستغلال الأمثل،
- هروب الإستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها،
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الإقتصدية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة،
- تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والإلتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بها المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدث المنشئ لها<sup>16</sup>.
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الإستفادة من هذه الموارد،
- تدني كفاءة الإستثمارات العامة واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة،
- تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد، من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل الأسواق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية<sup>17</sup>.

### الفساد على الصعيد الاجتماعي: يؤدي إلى:

- اختيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص،
- التأثير المباشر وغير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي.

### رابعا: الجهات الدولية المسؤولة والمؤشرات المطبقة في محاربة الفساد في العالم:

#### 1- المؤسسات الدولية الفاعلة في محاربة ظاهرة الفساد الإداري والإقتصادي<sup>18</sup> :

##### أ- البنك الدولي :

مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتم أيضا بمعايير الشفافية، وآداء الحكومات، والحد من الفساد، عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم

سنويا تقريرا مفصل عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات إستطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق.

### ب- منظمة الشفافية الدولية:

هي مؤسسة عالمية غير حكومية مقرها في لندن، تأسست سنة 1993 من قبل المدعوا " بيتراجيت "19، هدفها هو العمل على مكافحة الفساد، والحد منه خلال وضع التشريعات والإجراءات، يتمثل سلوكها في العلانية والتصريح للبيانات، والأرقام والإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات، والإنفاق الحكومي، من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع والفضاء، والمجتمع معرفة مجريات الأمور

التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام، كما تملك هذه المنظمة فروعاً في أكثر من 100 دولة، وتعد " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" الفرع الوطني لهذه المنظمة<sup>20</sup>.

### 2- المؤشرات الدولية القائمة على قياس الفساد:

أنظمة محاربة الفساد متعددة ومتنوعة، تعتمد مؤشرات ومعايير كثيرة<sup>21</sup>، ترصد وتجمع نتائجها عن طريق مسوحات واستطلاعات رأي متخصصة، توفرها مؤسسات مختلفة ومستقلة (تضم 13 مؤسسة)<sup>22</sup>، أهمها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995، والذي تتمثل الخطوة الأولى في احتسابه إلى توحيد البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المصادر الفردية نتيجة تنوع واختلاف درجات المقاييس المستخدمة فيها، ويتم ترجمة تلك البيانات إلى مقياس عام موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد، والتي تنحصر قيمته ما بين (0 و 10)، من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث تمثل الدرجة (0) أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعني درجة (10) أدنى مستوى للفساد المدرك<sup>23</sup>. كما يمثل مؤشر أداء الحكومات الصادر عن البنك الدولي، والذي يتراوح مؤشره بين (5،2+ و - 5،2)، ووحدة من البيانات التي تعتمد في تقييم أداء الدول في العديد من المجالات الاقتصادية المرتبطة بالأداء الإنفاقي، والتحصيل الجبائي، ومصادر الأموال، والعجز الميزاني، وحجم الاستدانة... إلخ، وكذلك السياسية المرتبطة بالإستقرار السياسي، وظبط الاستقرار الأمني، وحق المساءلة وحرية التعبير، بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقير، والجدول أدناه، يبين أهم أنواع المؤشرات المستعملة في كشف بؤر الفساد في العالم .

## الجدول (01) يبين أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية

إسم المؤشر	المفهوم	الجهة التي صدر منها المؤشر
مؤشر حكم القانون	يس مدى الثقة والتقيّد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد control of corruption	يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الإستثمارات.	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد Corruption perceptions	يقيس مدى ادراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، هو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة حسنة السمع، علما أن ادراج دولة ضمن قائمة الفساد يتطلب ذلك ثلاثة (3) مسوحات	البنك الدولي & منظمة الشفافية الدولية
مؤشر حق التعبير والمساءلة Voice and accountability	يقيس الجوانب المرتبطة بالحرريات السياسية، والإنتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحرريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة Government effectiveness	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية العامة، ودرجة استقرار الحكومة.	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والظبط Kind of management and control	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق، مثل التحكم في الأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبظ المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي Political stability	يس الإدراكات الحسية لإحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاع مسلح، إنقلاب عسكري، تهديد إرهابي،....	البنك الدولي

## المصدر:

- أيوب لعمودي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 12.
- فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد 02 سنة 2009

لقد أفضت تجارب العديد من الهيئات المستقلة والكاشفة لبؤر الفساد في العالم ، أنه على الرغم من وجود العديد من المؤشرات الفاعلة التي تعمل على قياس الفساد في العالم ، إلا أن مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر السيطرة على الفساد، ومؤشر المساءلة وحرية التعبير الصادرة عن منظمتي الشفافية الدولية والبنك الدولي، هما الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم، إذ تشير البيانات العالمية بناء على هذه المؤشرات، أن بؤر الفساد في العالم ممتد جميع الدول، حتى تلك الدول التي ترفع لواء الشفافية والديموقراطية، حيث يشير تقرير المفوضية الأوروبية مثلا، أن الفساد كلف الاقتصاد الأوروبي سنويا 120 مليار يورو ( 161 مليار دولار )، رغم إجراءات الوقاية التي اتخذتها دول الأعضاء في الإتحاد، وقد كشفت نتائج استطلاع الرأي أن ثلاثة أرباع الأوروبيين يعتقدون أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار، وقد ذكر واحد من بين 12 أوروبا أنه كان شاهدا أو شارك في عملية فساد في سنة 2016 ، كما قدرت منظمة الشفافية الدولية أن الفساد في إيطاليا مثلا يكلف دافعي الضرائب نحو 60 مليار يورو ( بما يعادل 78 مليار دولار ) سنويا ، وقد كشف تقرير المفوضية في وقت سابق من سنة 2015، أن 87 % من الإيطاليين يعتبرون الفساد من أخطر المشاكل التي تقوض الدولة، وأن الركود الاقتصادي الذي تعانيه سببه الفساد الاقتصادي، بدءا من العجز الميزاني الذي أصبح مثقلا، وكذا الفضائح المرتبطة بالإنفاق الذي اتهم فيها مسؤولون محليون تجاوزت قيمته المليون يورو (1.3 مليون دولار )، بالإضافة إلى الفساد الواقع في الوكالات المكلفة بالتحصيل الجبائي، حيث الخسار قُدرت بـ 130 مليون دولار، كلها عناصر كان لها تأثير على النمو الاقتصادي<sup>24</sup>، وفي البرازيل أشار تقرير منظمة الشفافية، أن الدولة سجلت تراجعا في التصنيف بـ 05 نقاط و 07 مراكز، والسبب يعود إلى الفضائح التي ساهمت فيها شركة " بتروبراس " النفطية طيلة سنوات على دفع رشاي لـ 25 نائبا على الأقل و 06 أعضاء من مجلس الشيوخ، كما أشار التقرير أن روسيا تعد الأسوأ في التصنيف بالنسبة لسنة 2015<sup>25</sup>.

ولكن في الجانب الآخر، يقدم مؤشر مدركات الفساد في عام 2015، أن الدنمارك احتلت الصدارة للعام الثاني على التوالي، من حيث إمكانية الوصول للمعلومات المتعلقة بالميزانية، وكذلك مصادر الأموال وكيفية إنفاقها بمستويات عالية النزاهة، واستقلالية فعلية للقضاء، وحوكمة رشيدة، جعلت مستويات النمو الاقتصادي في استدامة مستمرة.

ظاهرة الفساد في الوطن العربي مرتبطة أساسا بمكونات الحكم السائد (عسكري أو ملكي أو مدني) وامتداداته التاريخية، وبأن الظاهرة متفشية منذ تأسيس هذا الحكم، فإن أسبابها حتما إجتماعية نتيجة التوزيع غير العادل للثروة، والخلل الذي يكتنف منظومة الحكم العربية، هو أن الحريات فيها تكاد أن

تكون شبه معدومة<sup>26</sup>، إذ يشير تقرير البنك الدولي لسنتي 2009 و 2010، أن حجم الفساد المالي الذي يؤثر في الاقتصاد في العالم يصل إلى تريليون دولار سنويا، منها حوالي 30% إلى 40% في الوطن العربي فقط، وهو ما يعني أن حجم أموال الفساد التي تمز كيان الاقتصاد العربي، استنادا لهذا التقرير تتراوح بين 300 إلى 400 مليار دولار سنويا، هذا المبلغ يكفي أن يغطي 20 مليون منصب شغل في العالم العربي، وبإمكانه القضاء على البطالة لمدة عام واحد، مع العلم أن الدول العربية في حاجة إلى توفير 300 مليون فرصة عمل جديدة سنويا، وهو ما يساوي حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا، مما يعني كبحا للنمو الاقتصادي، وتخريب الأفق التنموي المستقبلي، والجدول أدناه يبين نتائج مؤشر مدركات الفساد في بعض الدول العربية<sup>27</sup>.

الجدول (02): نتائج مؤشر مدركات الفساد في بعض الدول العربية خلال

2012/2008.

الترتيب في 2012		الترتيب في 2011		الترتيب في 2010		الترتيب في 2009		الترتيب في 2008		الدول العربية
عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	
10	92	10	111	12	105	11	112	11	105	الجزائر
09	88	09	80	09	85	09	89	08	80	المغرب
09	88	09	80	09	85	09	89	08	80	تونس
12	118	11	112	11	98	10	111	13	115	مصر
01	28	01	22	01	19	01	22	01	27	قطر
05	47	05	49	05	50	06	56	04	58	الأردن
13	123	15	143	15	143	14	130	13	115	موريتانيا
02	35	02	30	02	28	02	28	01	28	الإمارات
08	80	06	63	05	50	07	57	06	66	السعودية
17	160	17	168	16	146	14	130	15	126	ليبيا

المصدر: منتدى الشفافية - التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية، للفترة 2012/2008

بالنظر للجدول المشار أعلاه، أن أفضل النتائج حققتها دول الخليج، حيث حصلت السعودية على المرتبة 08 عربيا، والمرتبة 80 دوليا من أصل 176 دولة مسها المسح، وقد نالت الإمارات المرتبة 02 عربيا، والمرتبة 35 عالميا في سنة 2012، وهي في أحسن وضع بالمقارنة مع بقية الدول العربية فيما يتعلق بالمحافظة على الرتبة.

أما إذا نظرنا إلى دول المغرب العربي، فإن المؤشر يؤهل كل من المغرب وتونس في مجال تحسن الأوضاع الداخلية للبلد، حيث نجد أن المغرب وتونس يحافظون على ترتيب جيد بالنسبة لمدرجات الفساد، وأن مؤشر المساءلة وحرية التعبير وفعالية الحكم أفضل من الجزائر، إذ تحتل المغرب وتونس الرتبة 09 عربيا، والرتبة الـ 88 عالميا، بينما تحتل الجزائر الرتبة 09 عربيا، والرتبة 92 عالميا في سنة 2012، رغم التحسن الملحوظ بالمقارنة مع السنة الماضية (2011).

وفي هذا الاتجاه، يشير رئيس منظمة الشفافية الدولية<sup>28</sup>، أنه على المواطنين إبلاغ حكومتهم بأن الفساد مسؤولية الجميع، وأنهم يحملونها مسؤولية سوء استخدام السلطة والرشوة، وتسليط الضوء على الصفقات السرية"، وأضاف قائلا " أن مؤشر مدرجات الفساد مازال قائما، وأن عدم التصدي للفساد، سوف يرهن الدولة إلى درجة يصعب ترميم أسسها من جديد"، وقد كشف استطلاع رأي عالمي أنه في سنة 2014، ومن خلال قياس حجم الفساد تجرته منظمة الشفافية الدولية<sup>29</sup>، أن خمس دول بلغ فيها الفساد الإداري من خلال دفع رشاي إلى مستويات تخريبية لا حدود لها، حيث بلغت نسب الفساد الـ 36% في مصر، 41% في الجزائر، 37% في الأردن، 62% في ليبيا، 74% في اليمن، وهو ما يعني أن الظاهرة ظلت مرتفعة نتيجة لضلوع مسؤولين وموظفين حكوميين في عمليات الفساد هذه.

#### خامسا : الفساد في الجزائر وآليات مكافحته:

لقد أولت الجزائر أهمية قصوى من اجل محاربة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أبريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 - 128، حيث تم من خلالها إصدار حزمة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون رقم 06/01 الصادر في 2006/04/02، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، المرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريحات بالامتلاكات، والرسوم 415/06، المتضمن كينيات التصريح بالامتلاكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب،

المعدل والمتمم بالأمر 02-12 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 30/11، وتعديل الأمر رقم 69/22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج<sup>30</sup>، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط.

### 1- المؤسسات المخولة لمحاربة الفساد في الجزائر:

لقد حاولت الجزائر تفعيل دور مؤسساتها القانونية ومؤسسات المجتمع المدني من اجل محاربة الفساد بكل أشكاله، وذلك بعد مصادقتها على الإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الفساد، حيث نصبت بالإضافة إلى المجالس (البرلمان بشقيه) والهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، هيئات وطنية منها، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومجلس المحاسبة الذي حوّل له الدستور صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية، تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه، وكذا الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث كشفت العديد من التقرير حقائق مروعة تؤكد تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر، كما يوجد أيضا إلى جانب هذه الهيئات، مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في حقول عديدة، منها الاقتصادي، كالمجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي والمطالب بتقديم تقريره السنوي، يضع فيه الحكومة أمام مسؤوليتها، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية، منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك،.... إلخ من الهيئات .

### 2- الفساد في الجزائر من خلال أهم المؤشرات:

المؤشرات الدولية المعمول بها في تفسير ظاهرة الفساد عديدة، منها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ومؤشر ضبط الفساد الصادر عن البنك الدولي، وهي مؤشرات متفق حولها من قبل العديد من المخابر والمنظمات، خصوصا تلك التي تعمل في الحقل الاقتصادي والتسيير الإداري، حيث يشير الجدول أنه إلى ترتيب الدول المغاربية (منها الجزائر، تونس، المغرب)، والدرجة الممنوحة لها، حيث أن الدرجة 0 تعني فساد أكبر والدرجة 100 تعني فساد أقل .

الجدول (03): نتائج مؤشر مدركات الفساد في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المغاربية  
2016/2012

2015		2014		2013		2012		الدول العربية
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	
36	88	36	100	36	100	34	105	الجزائر
36	88	39	80	37	80	37	88	المغرب
38	76	40	79	41	79	41	75	تونس

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016/2012 (في سنة 2014 من أصل 175 دولة، وفي سنة 2015 من أصل 176 دولة) - <https://ar.wikidia.com> تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/25.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر مدركات الفساد أقل من 40 %، حيث حصلت على درجة 36 من أصل 100 في الفترة 2012 - 2015، بالمقارنة مع دول الجوار خلال نفس الفترة، وهو ما يعني أن ظاهرة الفساد في المغرب والجزائر بالمقارنة مع تونس عالية جدا، وأن الآليات القانونية والإجرائية على الرغم من كثافتها إلا أن فاعليتها ضعيفة، وهي نتائج تبين ضعف المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء غير المستقل، وأن قضايا الفساد التي مست الفترة 2003، 2005، 2006، ... إلى غاية 2010، وما انجر عنها من آثار إقتصادية، يترجمها مؤشر الحرية الاقتصادية، كما هو وارد في الجدول أدناه.

الجدول رقم (04) يبين تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة

2012/2000

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	قيمة المؤشر
52.4	51	56.9	56.6	56.2	56.4	55.7	53.2	58.1	57.7	61	57.3	56.8	

المصدر : عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية، المصدر السابق.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هذا المؤشر لم يسجل تطور إيجابي في مجال الحرية الاقتصادية، حيث بقي المؤشر في حدود أقل من 52 % طوال هذه الفترة، وأن سهولة ممارسة الأعمال مازال يكتنفها بعض الغموض، وهو ما تترجمه مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر، حيث تشير تقارير البنك الدولي المرتبطة بممارسة أنشطة الأعمال، ان المستثمرين لا زالوا يواجهون عقبات جراء ثقل العديد من الإجراءات، وهو ما يفتح مجال واسع للرشوة وعدم الاستقرار في المنظومة القانونية.

هذا الاتجاه التصاعدي في تطور بؤر الفساد في الجزائر، تترجمه جملة من المؤشرات، يعرضها الجدول أدناه

الجدول (05) يبين تطور الفساد في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة  
2015/2000

المؤشر	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2000
مؤشر فعالية الحكومة	31	32	31.6	34	34.6	38.8	35.9	32	30.1	35.6	39	35.1	30.2	30.7	14.1
مؤشر الفساد ضبط	37.5	38	38.8	38.3	36.5	37.1	34.5	34.5	36.4	37.6	41.5	28.3	30.2	21.5	14.1
إبداء الرأي والمساءلة	23	22.5	22.7	22.3	18.3	18	17.1	19.7	19.7	22.1	26.4	24.5	17.3	17.3	13
نوعية التنظيم وإجراءات	10	11.5	11.5	9.1	10	10.5	13.4	21.8	27.2	29.9	38.2	29.9	29.9	28.9	23
مؤشر الاستقرار السياسي	13.5	13	12.8	10	10.4	11.3	13.3	14.8	14.4	15.9	20.7	10.6	5.3	6.7	9.1

**المصدر :** عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية، المصدر السابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي ومنتدى البرلمانين العرب للفترة: 2015/2000..

**1- مؤشر فعالية الحكومة :** هذا المؤشر يقيس مصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نوعيتها وتنفيذها على ارض الواقع، وكذا اللبونة في ممارسة الإجراءات المتصلة بحرية الإستثمار، حقوق الملكية، حرية العمل، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، إلى آخره من المعايير، حيث يظهر من خلال الجدول، أن هناك مجهودات تبدل من أجل الرفع من هذا المؤشر، وهو ما تبينه سنوات 2005 إلى غاية 2010، حيث ارتفع المؤشر في المتوسط إلى 35.21،

وهو ما يعبر عن حالة مستقرة، إلا أن النتائج المحققة ( بالمقارنة مع حجم الإنفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو 2009/2005، وبرنامج التنمية الخماسي 2014/2010)، تعد ضعيفة، وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي استشرى بشكل ملحوظ، إذ قُدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 5 و 10 أضعافها، وهو ما حمل الحكومة أعباء هي في غنا عنها، وذلك نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب، وسيادة العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة، وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة.

**2- مؤشر ضبط الفساد:** يقيس هذا المؤشر بعض إدراكات الفساد منها، تقدم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة، والفساد بين المسؤولين الحكوميين، حيث يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تحسن في المؤشر خلال سنة 2005، حيث وصل المؤشر إلى 41.5، ولكن في السنوات التي تليها حدث وان تراجع المؤشر إلى مستويات أقل من 40 درجة، حيث حاول الحفاظ على شيء من الاستقرار، من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار حزمة من القوانين والإجراءات المتصلة بما للحد من ظاهرة الفساد تمثلت في إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، والإجراءات المتصلة به الرديعية منها والقانونية، وعليه ما دام المؤشر لم يتعدى الـ 50 درجة، فإن ضبط الفساد وإدراك مكانته تبقى من الصعوبة في الحد منه، من منطلق أن قيم مؤشر إستقلالية القضاء في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2013 لم تتعدى 2.5 درجة من أصل 10 درجات، وأن ترتيب الجزائر تعدت الـ 120 درجة من أصل 142 دولة معنية بهذا المؤشر، وهو ما يعني تحيين معايير الشفافية والديموقراطية من أجل ضبط ظاهرة الفساد.

**3- إبداء الرأي والمساءلة:** يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هذا المؤشر لم يتجاوز نسبة الـ 30 % خلال الفترة 2000 - 2015، مما يعني أنه لم تبدل مساعي في مجال تحسين المساءلة وحرية الرأي، على الرغم من وجود بعض التحسن في سنتي 2004/2005، حيث تبين النسب المدونة بعد هذه الفترة هبوط في مستوى المؤشر، مما يعني أن هناك تضيق في مجال حرية التعبير وتكوين جمعيات وحرية الإعلام والمشاركة في الحياة السياسية، ويبين من جهة أخرى أن الظاهر في ابداء الراي والمساءلة في الجزائر يعبر عن جوانب سطحية ليس إلا، وهو ما يعكس الأداء الضعيف للحكومة من خلال مؤشر الديمقراطية<sup>31</sup>، والذي لا يتجاوز 2.21 درجة من أصل 10 درجات، وتقريبا نفس الشيء بالنسبة للمشاركة السياسية، والتي لم تتجاوز 2.7 درجة خلال الفترة 2010 - 2015، وهو ما جعل الجزائر تصنف في المراتب الأخيرة ضمن الـ 35 دولة الأخيرة من أصل 167 دولة بسبب التضييق الممارسة في حق حرية التعبير، وهو ما يجعل حجم الفساد يتعاظم بشكل تدريجي.

**4- نوعية التنظيم والإجراءات:** هذا المؤشر يسمح بقياس الإدراكات الحسية لمدى حدوث سياسة غير ودية حيال السوق، حيث يشير هذا المؤشر أن الإجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية وتنظيم السوق الجزائرية بقي ضعيفا طوال الفترة، بدءا من سنة 2009 إلى غاية 2015، حيث حقق المؤشر درجات في مستويات دنيا بين 10.5 درجة و 11.5 درجة من أصل 100 درجة، علما أن هذه النتائج تؤكدتها تقارير مناخ الأعمال في الجزائر، منها الإجراءات المتصلة بإنشاء المشروع وكذا التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال والخصوصة، والنقص الفادح في الحصول على المعلومات، وهي الضبابية التي مكنت الفساد من السيطرة على عملية التنظيم والإجراءات المتصلة بها، بالشكل الذي يسمح بعدم إستقرار منظومة القوانين، وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 136 من أصل 183 دولة ضمن هذا المؤشر في سنة 2013.

**5- مؤشر الاستقرار السياسي:** من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن هذا المؤشر لم يعرف تحسنا إلا في سنة 2005، حيث وصل المؤشر قيمة 20.7 من أصل 100، وهو مؤشر ضعيف، لا يدل على تحسين الأوضاع في المجالات المتصلة بتنظيم المؤسسات وممارسة مهامها، والسبب يعود إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية، وهو ما جعل نسبة الإمتناع عن التصويت تتجاوز الـ 60% في تشريعات 2007 إلى غاية 2011، رغم حالات الإفتتاح التي تحاول من خلالها الهيئة التنفيذية تقديم انطباع حول نزاهة الاستحقاقات، وهو ما تفنده المنظمة العالمية للنزاهة في تقاريرها السنوية حول الجزائر، وهي عناصر مكنت المال الفاسد من إضعاف الهيئة القضائية وتقوية الهيئة التنفيذية.

#### الخلاصة:

الملاحظ أنه في ظل غياب الرشادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتعاظم منسوب الفساد وتنسج مظاهره، وتشابك حلقاته بدرجة كبيرة، ترهن مقدرات الأمة وتحدد مسيرة التنمية فيها، بحيث تصل إلى تهديم المكونات والأسس والروابط الاجتماعية، والدلائل يؤكدتها الواقع، إذ أن المعايير التي أشارت إليها بعض تقارير الفساد، تشير إلى تراجع معظم المؤشرات الماكرو إقتصادية في العديد من البلدان (ومنها الجزائر)، والسبب يعود إلى إستفحال ظاهرة الفساد في الإدارة وتسيير الشأن العام، والدلائل تؤكد أن إعتقاد الشفافية والمساءلة والحرية في التعبير وتنظيم المؤسسات القانونية، وشفافية تنظيم المجتمع المدني، في تسيير الشأن العام، عناصر تساهم في الحد من ظاهرة الفساد، وإعادة بناء الدولة.

## المراجع والهوامش

- <sup>1</sup> - فراس مسلم أبو قاعد، الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي، مقال منشور في "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، لسنة 2013.
- <sup>2</sup> - جمال الدين بن المنظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت 2003، ص: 412 - 413.
- <sup>3</sup> - علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70، فيفري 2008، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- <sup>4</sup> - عبد القادر خليل، مقال منشور حول "دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر"، جامعة المدية
- <sup>5</sup> - عنتر بن مرزوق وآخرون، معضلة الفساد في الجزائر - دراسة في الجذور والأسباب والحلول، دار جيطلي للنشر، الجزائر 2009، ص: 81.
- <sup>6</sup> - عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 2003، ص: 32.
- <sup>7</sup> - آن أليوت كيمبرلي، الفساد والإقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة سنة 2000.
- <sup>8</sup> - مفيد دنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي، في ظل تباين مؤسسة الحكم، مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين، العدد 109 من مجلد 34 لسنة 2012، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة الموصل بغداد، ص: 187 - 199.
- <sup>9</sup> - عزالدين بن تركي وآخرون، الفساد الإداري، أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة - يومي: 04/06 ماي 2012.
- <sup>10</sup> - د/ابتهاج محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والإقتصادية مع إشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد 48، بغداد 2016.
- <sup>11</sup> - حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دار المحروسة للنشر والتوزيع، مصر سنة 2003، ص 143.
- <sup>12</sup> - أيوب لعمودي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص "تنظيم سياسي وإداري" جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - نوقشت: 2013/06/16
- <sup>13</sup> - جلال وفاء محمددين (مستشار قانوني في بنك الكويت)، "مكافحة غسيل الأموال"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 74، سبتمبر 2003.
- <sup>14</sup> - وارث محمد، جامعة سعد دحلب البلدية، مقال بعنوان "الفساد وأثره على الفقر في إشارة لحالة الجزائر"، منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي 2013، جامعة
- <sup>15</sup> - أنظر الموقع: [www.kancor.gov.kw](http://www.kancor.gov.kw) تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/13.

- 16- ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، جامعة فرحات عباس، سطيف، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر سنة 2008، ص : 148.
- 17- ابتهاج محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة إلى التجربة العراقية، مجلة دراسات دولية العدد 48، العراق، أنظر الموقع : [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
- 18- نور شهدان عداي، عبد الكاظم داخل عجلان، الفساد وأثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية/قسم السياسة الضريبية، بغداد 2016.
- 19- أحد مسؤولي البنك الدولي سابقا.
- 20- هندة غزوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد - من المنظور القانوني- مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 12، سنة 2016، جامعة سكيكدة.
- 21- تعتمد على متغيرات تتجاوز في غالب الأحيان تفوق الـ 12 متغير، أغلبها مستقل ومنها التابع، حيث جميعها على سلم قياس ( 0 - 10 )، القيمة الكبرى منها هي القيمة الفضلى، علما أن معظم المتغيرات من المصدر الأساسي كانت على سلم قياس ( 2.5 + و - 2.5 )، والتي يستعملها البنك الدولي في ترتيب الدول عالميا من حيث أداء حكوماتها. أنظر : د/ فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية، أستاذ في قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد -جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 02 سنة 2009.
- 22- **المؤسسات المستقلة هي** : البنك الأفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، ومؤسسة بيرتلسمان، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وبيت الحرية، ومؤسسة البصيرة العالمية، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية، ومؤسسة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومشروع العدالة العالمي.
- 23- أحمد أبوزيد وآخرون، دراسة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، استعانة بتقارير منظمة الشفافية الدولية، دراسة خاصة حول " الأردن ومؤشر مدركات الفساد.
- 24- أنظر الموقع : [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/21.
- 25- تقرير منظمة الشفافية الدولية، أنظر الموقع : [aawsat.com](http://aawsat.com) تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/21 .
- 26- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد " واقع النزاهة في العالم العربي "، ملخص دراسة حالات ثنائي دول عربية، أنظر الموقع : <http://arpacnetwork.org2009/2010>
- 27- عرباوي مصعب، واقع الحكم الراشد في الدول العربية، دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية حالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000، مذكرة ماستر، تخصص الأنظمة الساسية المقارنة والحوكمة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سم العلوم السياسية، ص53.
- 28- خوسيه أوجاز، هو رئيس منظمة الشفافية الدولية حاليا.
- 29- أنظر الموقع : [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) تم الإطلاع عليه يوم 2017/01/25.

<sup>30</sup> - [www.echouroukonline.com](http://www.echouroukonline.com) تم الإطلاع عليه يوم : 2017/01/23.

<sup>31</sup> - أعدته وحدة التقصي لقياس حالة الديمقراطية في 167 دولة عضوة في الأمم المتحدة، حيث تستند هذه الوحدة في تحديد مؤشر الديمقراطية على ستة مؤشرات مجمعة في خمس فئات وهي : العملية الانتخابية والتعددية، والحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية والحريات المدنية، أنظر واقع الحكم الراشد في الدول العربية [www.economist.com](http://www.economist.com)